بنسبة 50,8٪ من إجمالي 1,3 مليار دينار معتمدة لـ 128 مشروعاً خلال العام المالي 2022/ 2023

665,1 مليون دينار أنفقت على التنمية بالكويت في عام

- «التخطيط» رصدت 7 أسباب أخرت تحقيق التقدم المطلوب في خطة التنمية على مدار 13 عاماً
- 91٪ من الإيرادات العامة نفطية.. والأسعار العالمية هي المتحكم الرئيسي في العجز والفائض
- الإنتاجية منخفضة جداً مقابل مستوى إنفاق ضخم من الميزانية.. ومشاركة «الخاص» غير ملموسة
- «غوغل كلاود» دون وكيل محلي.. بداية الانفتاح عالمياً وخلق فرص عالية المهارات للمواطنين

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية عن أن الإنفاق الفعلي على خطة التنمية في الكويت بلغ 665,1 مليون دينار خلال العام المالي الماضي 2023/2022 على نحو 128 مشروعا تنمويا مختلفا.

وتفصيليا، أظهرت بيانات تقرير متابعة الخطة السنوية عن العام 2023/2022 خلال الفترة من 2022/4/1 إلى 2023/3/31، بعد الحساب الختامي، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن الإنفاق الفعلي للكويت على التنمية خلال العام المالي 2023/2022 انخفض بنسبة 29,5٪ بما قيمته 279,3 مليون دينار قياسا إلى انفاق فعلي بلغ 944,4 مليون دينار خلال العام السابق عليه 2022/2021.

وقياسا إلى الأداء السنوي، فقد بلغت نسبة الإنفاق الفعلي على التنمية إلى المعتمد في الموازنة نحو 50,8٪ بما يعادل 665,1 مليون دينار أنفقت فعليا مقارنة مع 1,3 مليار إجمالي الاعتمادات المالية للعام كاملا، فيما صنفت 45٪ من مشروعات الخطة خلال تلك الفترة بالمرحلة التنفيذية، وبالمقارنة بالعام المالي 2022/2021، فقد أنفقت الولية 56,9٪ من الاعتمادات بواقع 944,4 مليون دينار من أصل 1,7 مليار دينار معتمدة لـ 130 مشروعا وكان بنهاية العام 48٪ من المشروعات في المرحلة التنفيذية.

وحول الموقف التنفيذي للمشروعات، أظهر التقرير أن 45٪ من المشروعات في المرحلة التنفيذية بواقع 57 مشروعا و42٪ من المشروعات في المرحلة التحضيرية بواقع 54 مشروعا، فيما أنجزت 6٪ من المشروعات بواقع 8 مشاريع، بينما لن تبدأ 4٪ من المشروعات بواقع 5 مشاريع و3٪ من المشاريع في مرحلة التسليم بواقع 4 مشاريع.

9 برامج

وأظهر الملخص التنفيذي للتقرير أن الـ 128 مشروعا موزعة على 9 برامج، فيما يشتمل البرنامج السادس تشييد بنية تحتية متماسكة على أكبر عدد من المشاريع 41 مشروعا، في حين أن البرنامج الثاني التخصيص العام لا يشتمل على أي مشاريع، هذه المشروعات منها ما ينفذ من قبل الجهات الحكومية ومنها ما ينفذ بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأوضح التقرير أن الخطة السنوية 2023/2022 تشتمل على 112 مشروعا مستمرا و16 مشروعا جديدا تم إنجاز 8 مشاريع بنهاية الخطة السنوية، بالمقابل هناك 5 مشاريع لم يتم البدء بها بعد، وبلغت نسبة الصرف على مشاريع خطة التنمية 2023/2022 (بعد الحساب الختامي) 50,8٪، حيث تقل بمقدار 6,1٪ عن العام السابق 2022/2021، وكذلك تقل بمقدار 19٪ عن العام 2021/2020.

وأظهر التقرير أن 27٪ من المشروعات تتوافق مع الجدول الزمني للتنفيذ في الخطة السنوية 2023/2022 مقارنة بـ 29٪ لنفس الفترة من العام 2022/2021 و32٪ من العام 2021/2020، كما بلغت نسبة المشاريع المتأخرة عن الجدول الزمني بنهاية الخطة السنوية 2023/2022 نحو 70٪ وبنسبة 71٪ للعام السابق فيما بلغت 67٪ لخطة 2021/2020، البرامج التنفيذية التي يوجد بها عدد كبير من المشاريع المتأخرة هو برنامج تشييد بنية تحتية متماسكة بنحو 30 مشروع متأخر عن الجدول الزمني.

وتضمنت الخطة الإنمائية 55 سياسة عامة موزعة على برامج التنمية التسعة، وقد تم تفعيل عدد 33 سياسة في الخطة السنوية 2023/2022 وتحقيق تلك السياسات على المستوى السنوي من خلال المشروعات الداعمة للسياسة، والتي بلغ عددها 128 مشروعا بالخطة السنوية 2023/2022، ويعزو عدم تفعيل عدد 22 سياسة إلى عدم مشاركة الجهات بمشاريع تدعم تلك السياسات.

مؤشرات الاقتصاد

وتطرق التقرير إلى تطور المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكويتي خلال الـ 13 عاما الماضية وتحديدا خلال الفترة من 2010 إلى 2023، مشيرا إلى أنه بعد مضي ما يقارب 13 عاما على انطلاق رؤية 2035 وعلى الرغم من الجهود المبذولة الواسعة من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إلا أن جميع المؤشرات تشير إلى عدم تحقيق التقدم المطلوب في خطة التنمية المستدامة للكويت، إذ ترى «التخطيط» عدم كفاءة الإنفاق الاستثماري الحكومي على مدار سنوات الخطة الماضية وعدم تحقيق الأثر التنموي الملموس إلى وقتنا الحالي.

وحددت 7 أسباب لذلك، جاء على رأسها أن الرواتب والدعوم تستحوذ على 80٪ من الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى أن معدلات الانتاجية منخفضة جدا مقابل مستوى الانفاقات الضخمة من الميزانية العامة للدولة، كما ان الإيرادات النفطية تشكل 91٪ من إجمالي إيرادات الدولة، وأن أسعار النفط العالمية هي المحكم الرئيسي للعجز والفائض في الميزانية العامة للدولة، ومشاركة القطاع الخاص غير ملموسة في ازدهار الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت ضعيفة رغم تأسيس هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، كما جاء ترتيب الكويت متأخرا في العديد من المؤشرات الدولية عام 2022.

سوق العمل

وفيما يتعلق بسوق العمل، أشار التقرير إلى أنه لايزال يعاني من اختلالات هيكلية، وفي الوقت ذاته توجد سياسات إصلاحية اقتصادية جادة تبنتها الحكومة لمواجهة تحديات سوق العمل في الفترة الحالية، ومن أهمها إطلاق هوية العامل الذكية لحماية الأسرة الكويتية من العمالة السائبة والغش التجاري والحد من التلاعب ومحاربة تجار الإقامة ممن يستغل العمالة في غير أعمالهم، بالاضافة إلى تسريع خطوات تكويت الوظائف ومنها «الإشرافية» بالجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى القضاء على الشركات الوهمية وتسريع الانفتاح على بلدان جديدة مصدرة للعمالة الماهرة.

وسلط التقرير الضوء على تأسيس شركة «غوغل للخدمات السحابية» لتعمل في السوق الكويتي بشكل مباشر دون وكيل محلي لتكون بداية الانفتاح مع الشركات العالمية إذ ستعمل في إطار هذا التحالف الاستراتيجي مع الحكومة لرقمنة خدمات المواطنين وزيادة انتاجية الموظفين الحكوميين والمساهمة في تطوير منظومة تكنولوجية غنية في الكويت، وهو ما سيؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل مهمة عالية المهارات لأبناء الدولة.

ولفت التقرير إلى أنه على الرغم من أن الكويت الأعلى خليجيا بنسبة الوافدين في القطاع الحكومي، حيث يشكلون 23٪ من إجمالي الموظفين، إلا أن نسبة العمالة الوطنية تشهد ارتفاعا تصاعديا في القطاعين الحكومي والخاص من إجمالي قوة العمل في الكويت، نتيجة السياسات الحكومية الفاعلة من خلال تطبيق الاحلال والتي لاتزال مستمرة فيها، حيث أثبتت نجاحها في تحسين نسبة العمالة الوطنية في القطاع الحكومي وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص نتيجة قرار مجلس الوزراء بإلزام القطاع الخاص برفع نسبة العمالة الوطنية في أكثر من 30 نشاطا مع وضع حد أقصى للعمالة الوافدة وفرض رسوم خاصة في حال عدم التقيد بالقرار.

7 نتائج رئيسية

حدد تقرير المتابعة 7 نتائج رئيسية خلص إليها عن أداء العام المالي كاملا وجاءت كالتالي:

1 ـ تتركز مشروعات الخطة السنوية 2023/2022 في المرحلة التنفيذية بنسبة 45٪ بنهاية الربع الرابع من سنة الخطة 2023/2022.

2 ـ يوجد 16 مشروعا جديدا في الخطة السنوية 2023/2022، 63٪ منها في المرحلة التحضيرية بنهاية الربع الرابع.

3 ـ تتوافق 27٪ من المشروعات مع الجدول الزمني للتنفيذ مقارنة بـ 29٪ للفترة نفسها في العام 2022/2021 و32٪ في العام 2021/2020.

4 ـ بلغت نسبة الإنفاق على مشروعات الخطة السنوية 2023/2022 بنهاية الربع الرابع 50,8٪ تقل بنسبة 6,1٪ عن مثيلتها في العام السابق وبأقل بمقدار 19٪ مقارنة بسنة الخطة 2021/2020.

5 ـ نسبة الإنفاق على مشروعات برنامج مشاركة فعالة في المجتمع العالمي هو الأعلى من بين برامج الخطة، حيث بلغت 78٪ بنهاية الربع الرابع، تليها مشروعات برنامج تعزيز صحة ورفاه الجميع بنسبة 65٪.

6 ـ تمثل التحديات الإدارية 38٪ من إجمالي التحديات وهي النسبة الأكبر من بين التصنيفات الأخرى، من أبرز هذه التحديات، تأخر إجراءات التراخيص والموافقات اللازمة وتعدد الجهات المانحة لها، بطء الدورة المستندية للإجراءات التعاقدية، وتأخر إيصال المرافق ـ الكهرباء ـ والماء للمشروعات.

7 ـ تم التغلب على 81٪ من اجمالي تحديات تنفيذ المشروعات.

6 توصيات إلى الأجهزة الحكومية

أبرز التقرير نحو 6 توصيات جاءت كالتالي:

1 ـ ضرورة اسراع الجهات للانتهاء من مشروعات القوانين في الخطة، إذ إن هناك عددا من مشروعات القوانين مازالت لدى الجهات المعنية منذ فترات طويلة، وعددها 13 مشروع قانون، ما يتطلب قوة دفع جديدة لإنجاز البرنامج التشريعي للخطة الإنمائية.

2 ـ ضرورة قيام مجلس الوزراء بالتعاون مع مجلس الأمة على الإسراع في مناقشة وإقرار مشروعات القوانين المدرجة على جدول اعمال المجلس، او قيد الدراسة بلجان المجلس النوعية والتي يبلغ عددها 23 مشروعا من التشريعات المدرجة بالبرنامج التشريعي لخطة التنمية وذلك لارتباط انجاز كثير من برامج ومشروعات التنمية بها.

3 ـ ضرورة وضع حد لتعثر الإنفاق في بعض مشروعات خطة التنمية السنوية 2023/2022 نتيجة تأخر الميزانيات او الموافقة على الصرف.

4 ـ ضرورة بذل مزيد من الجهد لدفع المشروعات المحفزة للقطاع الخاص، حيث ما زال المردود الخاص بالمشروعات المحفزة للقطاع الخاص لا يلبي الطموح، خاصة مشروعات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ويحتاج الأمر لزيادة قوة الدفع من اجل انهاء الأعمال التحضيرية لتلك المشروعات من اجل طرحها والبدء في التنفيذ، مع تحديد آليات لتسهيل موافقات الجهات الرقابية عليها.

5 ـ إلزام الجهات التنفيذية المشاركة في الخطة على سرعة استكمال هياكلها التخطيطية، والتي تسمح لتلك الجهات بسلاسة الاتصال بينها وبين نظم الأعداد والمتابعة، حيث تبذل الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية جهودا كبيرة في تطوير نظم اعداد ومتابعة الخطط الإنمائية، ما انعكس هذا التطوير كثيرا على تحسن نسب الإنجاز، نتيجة حل الكثير من المعوقات مبكرا.

6 ـ ضرورة وضع حلول جذرية للتحديات التي تواجه المشروعات الواردة في الخطة، حيث هناك مشروعات تعاني من تأخير كبير في جداولها الزمنية على الرغم من عدم تسجيل الجهة لأي معوقات تواجه تلك المشروعات.

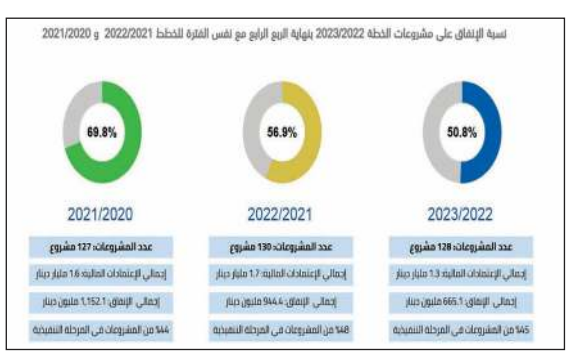

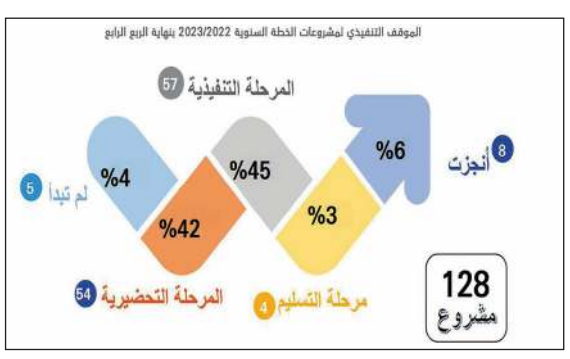

حجم السوق يبلغ حالياً 122 مليار دولار بحسب تقرير لأبحاث «تكنافيو».. متوقعاً تسجيله نمواً سنوياً مركباً 1,42٪ حتى 2027

«مؤسسة البترول» أحد المؤثرين الكبار بسوق تكرير النفط العالمي

محمود عيسى

قال تقرير صادر عن شركة «تكنافيو» للأبحاث والدراسات، إن مؤسسة البترول الكويتية تعتبر من الأطراف المهمة والمؤثرة على صعيد سوق تكرير النفط العالمي، وذلك إلى جانب العديد من الشركات الأخرى بالمنطقة والعالم.

ولفت التقرير إلى أن سوق تكرير النفط العالمي يعاني من التشرذم في ضوء وجود العديد من المشاركين العالميين والإقليميين، إلا أن عددا قليلا من هذه الشركات البارزة تعرض تكرير النفط في السوق بالإضافة إلى مؤسسة البترول الكويتية منها على سبيل المثال لا الحصر شركة بترول أبوظبي الوطنية، وشركة الإسكندرية للبترول، وشركة بهارات بتروليوم المحدودة، وبي بي، وشيفرون كورب، وشركة الصين للبتروكيماويات، وإكسون، ولوك اويل، وشل وغازبروم وغيرها.

وتوقع التقرير أن يسجل سوق تكرير النفط العالمي نموا بمعدل سنوي مركب قدره 1,42٪ ارتفاعا من 121,92 مليار دولار خلال الفترة بين 2022 و 2027.

وقد تضمن التقرير تغطية خاصة للحرب الروسية ـ الأوكرانية وتداعياتها على سوق تكرير النفط، كما استعرض التضخم العالمي وتناول بالتحليل كيفية التعافي من وباء كورونا وما احدثت تداعيات الفيروس من اضطرابات على سلاسل التوريد والتوترات التجارية العالمية، ومخاطر الركود الاقتصادي العالمي.

كما استعرض القدرة التنافسية العالمية لكبار اللاعبين في السوق ومواقع المنافسين الرئيسيين، وتواجد هؤلاء في السوق عبر بصمات جغرافية متعددة.

وقسمت شركة «تكنافيو» تقرير سوق تكرير النفط العالمي بناء على المنتج الذي يمثل المشتقات والنواتج المكررة والمقطرة الخفيفة، ونواتج التقطير المتوسطة، وزيت الوقود، وغيرها، وبناء على نوع الوقود مثل (البنزين، والكيروسين، وغاز البترول المسال وغيرها).

وقال التقرير إنه من المتوقع أن يشهد قطاع نواتج التقطير الخفيفة نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة، مشيرا الى ان العامل الرئيسي الذي يدفع نمو هذا القطاع هو زيادة الطلب على البنزين في قطاع النقل، لاسيما ان هذا المنتج يصنف ضمن فئة المقطرات البترولية الخفيفة ويستخدم على نطاق واسع في محركات السيارات.

ولاحظ التقرير ان عملية تكرير النفط الخام الخفيف أسهل مقارنة بأنواع النفط الأثقل والتي تحتوي على حول العالم إلى زيادة الطلب على البنزين، وبالتالي فمن المتوقع أن تدفع هذه العوامل نمو القطاع خلال فترة التنبؤ.

وينقسم سوق تكرير النفط العالمي حسب المناطق الجغرافية إلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وأوروبا وأميركا الشمالية وآسيا والباسيفيك، وأميركا الجنوبية. يقدم التقرير رؤى قابلة للتنفيذ ويقدر مساهمة جميع المناطق في نمو سوق تكرير النفط العالمي.

ومن المقدر أن تسهم منطقة آسيا والباسيفيك بنسبة 31٪ في نمو السوق العالمية خلال فترة التوقعات. كما أن أميركا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا من المساهمين الرئيسيين في نمو السوق في المنطقة.

ويعد الطلب المتزايد على الوقود المكرر عاملا رئيسيا يدفع نمو السوق خلال فترة التنبؤ. وتقود قطاعات النقل وتوليد الطاقة نمو الانتاج لهذه المنتجات البترولية المكررة كالبنزين والبنزين وغيرهما. وتعتبر الصين والهند من المساهمين الرئيسيين في السوق بسبب تزايد تعداد السكان من الطبقة المتوسطة الذين يقبلون على شراء السيارات.

ويعتبر اعتماد المصافي الصغيرة اتجاها رئيسيا في نمو السوق، حيث تتميز بالفعالية من حيث التكلفة والمرونة، وبالتالي فان المصافي الصغيرة اصبحت خيارا شائعا بين الاقتصادات النامية مثل ماليزيا والفلبين. وعلاوة على ذلك، فان اللوائح البيئية والمخاوف المتعلقة بأمن الطاقة كانت من العوامل التي اجتذبت أنماط الاستثمار المختلفة التي أدت إلى نمو السوق.

واستخلص التقرير ان عمليات صيانة مصافي النفط ذات طبيعة مكلفة من الناحية المالية فضلا عن استهلاكها للوقت، وهي عوامل تمثل جانبا من التحديات الكبيرة التي تكبح جماح نمو السوق، حيث تشكل مصاريف الصيانة أكبر بنود تكلفة تشغيل المصافي. وعلاوة على ذلك، ينفق المشغلون على المصافي ما بين 40 و70 مليون دولار سنويا وهو ما يمثل عبئا ماليا عليهم.

وهو الأمر الذي دفع العديد من المشغلين للتوجه لتقليص إجراءات الصيانة المتكررة والتي تستغرق وقتا طويلا، ناهيك عن أن فترات التوقف لأغراض اجراء الصيانة والتي تستمر لبعض الوقت تؤثر سلبا على توليد الإيرادات للمشغلين. وبالتالي، من المتوقع أن تكون تكاليف الصيانة المرتفعة المحرك الرئيسي لنمو السوق خلال فترة التنبؤ.